



Distr.: General  
21 February 2013  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية مكافحة التصحر



### لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الحادية عشرة

بون، ١٥-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم التنفيذ استناداً إلى مؤشرات الأداء المعتمدة مؤقتاً

تحليل أولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة والبلدان الأطراف المتقدمة، والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، ومرفق البيئة العالمية، وكذلك من الأمانة والآلية العالمية، عن الهدف التنفيذي ٣ للاستراتيجية

التحليل الأولي للمعلومات الواردة في التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة والبلدان الأطراف المتقدمة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، ومرفق البيئة العالمية، وكذلك من الأمانة والآلية العالمية، عن الهدف التنفيذي ٣ للاستراتيجية

### مذكرة مقدّمة من الأمانة

موجز

تتضمن هذه الوثيقة تجميعاً وتحليلاً أولياً للمعلومات المقدّمة من البلدان الأطراف والكيانات المبلغة الأخرى عن الهدف التنفيذي ٣ من الاستراتيجية: العلم والتكنولوجيا والمعرفة. وتقدّم الوثيقة معلومات محدّثة بشأن مؤشرات الأداء الخمسة ذات الصلة من منظور عالمي وإقليمي ودون إقليمي، وتبيّن الاتجاهات الممكنة لبلوغ الأهداف المرسومة فيما يتعلق بهذه المؤشرات.

وتقدم الوثيقة أيضاً بعض التوصيات لتنظر فيها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن ضرورة تكييف التدابير الرامية إلى تحقيق هذا الهدف وتبسيطها وتدعيمها.

وترد في الوثيقة ICCD/CRIC(11)/15 التي ترمي إلى إثراء العملية المتكررة الاعتبار المتعلقة بعملية الإبلاغ، بما في ذلك التحسينات التي يمكن إدخالها على مجموعة مؤشرات الأداء والمنهجيات ذات الصلة.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٤	٤-١	.....	مقدمة - أولاً -
٤	٢٨-٥	.....	مؤشر الأداء الموحد CONS-O-8 المتعلق بالنتيجتين ١-٣ و ٢-٣ - ثانياً -
٥	١٠-٥	.....	ألف - التحليل من منظور عالمي
٧	٢١-١١	.....	باء - البلدان الأطراف المتأثرة (التحليل من منظور إقليمي ودون إقليمي)
١٠	٢٧-٢٢	.....	جيم - البلدان الأطراف المتقدمة
١١	٢٨	.....	دال - مرفق البيئة العالمية
١١	٦٣-٢٩	.....	مؤشر الأداء الموحد CONS-O-9 المتعلق بالنتيجتين ١-٣ و ٢-٣ - ثالثاً -
١٢	٣٥-٢٩	.....	ألف - التحليل من منظور عالمي
١٤	٦٣-٣٦	.....	باء - البلدان الأطراف المتأثرة (التحليل من منظور إقليمي ودون إقليمي)
١٨	٦٩-٦٤	.....	مؤشر الأداء CONS-O-10 المتعلق بالنتيجتين ٣-٣ و ٤-٣ - رابعاً -
١٩	٦٩-٦٥	.....	التحليل من منظور عالمي
٢٠	٨٣-٧٠	.....	مؤشر الأداء CONS-O-11 المتعلق بالنتيجة ٣-٥ - خامساً -
٢١	٧٤-٧١	.....	ألف - التحليل من منظور عالمي
٢٢	٧٩-٧٥	.....	باء - البلدان الأطراف المتأثرة (التحليل من منظور إقليمي ودون إقليمي)
٢٣	٨٠	.....	جيم - البلدان الأطراف المتقدمة
٢٣	٨١	.....	دال - مرفق البيئة العالمية
٢٣	٨٢	.....	هاء - الآلية العالمية
٢٣	٨٣	.....	واو - الأمانة
٢٤	٨٥-٨٤	.....	مؤشر الأداء CONS-O-12 المتعلق بالنتيجة ٣-٦ - سادساً -
٢٤	٨٥-٨٤	.....	الأمانة
٢٤	٩٣-٨٦	.....	الاستنتاجات - سابعاً -
٢٦	٩٤	.....	التوصيات - ثامناً -

## Annex

Tables and figures relating to the performance indicators under operational objectives 3 .....

27

## أولاً - مقدمة

- ١ - هذه الوثيقة تجميعٌ وتحليلٌ أولي للمعلومات المقدمة من الأطراف والجهات المراقبة عن الهدف التنفيذي ٣ من الاستراتيجية: العلم والتكنولوجيا والمعرفة.
- ٢ - ويتناول الفرع المخصص للتحليل من منظور عالمي، بالنسبة لأربعة مؤشرات أداء من أصل خمسة تتعلق بهذا الهدف التنفيذي (انظر الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس أدناه)، حالة تلك المؤشرات من منظور عالمي، استناداً إلى معلومات مقدمة من الكيانات المبلّغة المعنية. ولم تقدم وكالات الأمم المتحدة ولا المنظمات الحكومية الدولية تقارير في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وترد في الفرع المخصص للتحليل الإقليمي ودون الإقليمي معلومات أكثر تفصيلاً بشأن البلدان الأطراف المتأثرة، والبلدان الأطراف المتقدمة، ومرفق البيئة العالمية، والآلية العالمية، والأمانة، حسب الاقتضاء. وهناك مؤشر أداء واحد (انظر الفصل السادس أدناه) يتعين على الأمانة دون غيرها أن تقدم معلومات عنه. وأجري بحسب الاقتضاء تحليل أخذ في الاعتبار البيانات المقدمة عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والفترة ٢٠١٠-٢٠١١ من أجل معرفة ما حدث من تطور نحو تحقيق الأهداف المرسومة لتلك المؤشرات.
- ٣ - وبما أن الردود المقدمة من البلدان في إطار مؤشر الأداء 9-CONS تختلف كثيراً عن المعلومات المقدمة في إطار الأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣ التي يفترض أن يستخدم في قياسها المؤشر المذكور، فقد جُمعت الإحصاءات المتعلقة بالمؤشر 9-CONS استناداً إلى الردود المقدمة في إطار الأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣<sup>(١)</sup>.
- ٤ - وترد في نهاية التقرير استنتاجات عامة بشأن حالة الأنشطة المتعلقة بالهدف التنفيذي ٣. وقد وُضعت بعض التوصيات لكي تنظر فيها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بشأن ضرورة تكييف الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية وتبسيطها وتوطيدها. وقد ترغب لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في أن تقدم للأطراف والمؤسسات الاتفاقية، استناداً إلى إطار قائم على النتائج، توجيهات عملية ليتسنى متابعة الموضوع من خلال توصيات محددة الأهداف تُقدّم إلى مؤتمر الأطراف لينظر فيها.

## ثانياً - مؤشر الأداء الموحد 8-CONS المتعلق بالنتيجتين ٣-١ و ٣-٢

عدد البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية التي أنشأت ودعمت نظاماً وطنياً/دون إقليمياً/إقليمياً رصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

(١) للاطلاع على تحليل وإحصاءات مفصلة فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي ١ والهدف الاستراتيجي ٢ والهدف الاستراتيجي ٣، انظر الوثيقة 6/ICCD/CST(S-3)/8-ICCD/CRIC(11).

## ألف- التحليل من منظور عالمي

### ١- عدد البلدان الأطراف المتأثرة التي أنشأت ودعمت نظاماً وطنياً لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف (انظر المرفق، الجدول ١ والشكل ١)

٥- ردّ ٦٦ بلداً من أصل ٧١ بلداً من البلدان الأطراف المتأثرة المبلّغة على السؤال المتعلق بهذا الشق. ويوجد لدى ٢٧ بلداً (أو ٤١ في المائة من المجموع) نظام وطني مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ويُطبّق هذا النظام في ٢٣ بلداً ويجري تحديثه بانتظام في ٢١ بلداً. ويوجد لدى ٢٧ بلداً (أو ٤١ في المائة من المجموع) من البلدان الـ ٣٩ المتبقية (أو ٥٩ في المائة من المجموع) التي تفتقر إلى نظام مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف نظام للرصد البيئي يغطي جزئياً مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، في حين ذكرت ثمانية بلدان (أو ١٢ في المائة من المجموع) أنها لم تنشئ أي نظام بيئي يشمل مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وذكرت ٤ بلدان (أو ٦ في المائة من المجموع) أنه لا يوجد لديها نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف لكنها لم توضح ما إذا كان لديها نظام رصد بيئي يشمل جزئياً مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف أو ما إذا كانت لم تنشئ أي نظام على الإطلاق.

٦- وتعد أفريقيا المنطقة التي تضم أعلى نسبة من البلدان التي لم تنشئ نظاماً وطنياً للرصد، وبالتالي، فالمنطقة هي الأكثر تلقياً للدعم من البلدان الأطراف المتقدمة (تلقي ٢١ بلداً أفريقياً دعماً من البلدان الأطراف المتقدمة، فضلاً عن الدعم الذي تلقتة ثلاثة مناطق دون إقليمية والمنطقة ككل). ومما يستحق الذكر بوجه خاص، أن بلدان غرب أفريقيا تلقت أعلى مستوى من الدعم من البلدان المتقدمة (أبلغت بلدان متقدمة عن دعم ١٠ بلدان) ومع ذلك، تضم هذه المنطقة دون الإقليمية أكبر عدد من البلدان التي أفادت بأنه لا يوجد لديها أي نظام للرصد.

٧- وتلقى ٣٥ بلداً متأثراً وأربع مناطق دون إقليمية وأربع مناطق في المجموع الدعم من بلدان متقدمة لإنشاء نظم للرصد البيئي. ولا يمكن إقامة مقارنة مباشرة بين هذه الأرقام وعدد نظم الرصد المتاحة في البلدان الأطراف المتأثرة بسبب اختلاف السلاسل الإحصائية، إلا أنها تعكس مع ذلك درجة عالية من الالتزام من جانب البلدان الأطراف المتقدمة بإنشاء نظم وطنية للرصد في البلدان الأطراف المتأثرة. والدليل على ذلك أن جميع البلدان الأطراف المتقدمة التي ردت على هذا السؤال أفادت بأنها قدمت دعماً خلال فترة الإبلاغ ٢٠١٠-٢٠١١.

### ٢- المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف

بجول عام ٢٠١٨، يكون ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة وكيانات الإبلاغ الإقليمية ودون الإقليمية قد أنشأت ودعمت نظاماً وطنياً لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٨- وإذا ما نُظِرَ في ردود الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والفترة ٢٠١٠-٢٠١١ في آن واحد<sup>(٢)</sup>، من أجل تقييم حالة بلوغ الهدف في الوقت الراهن، يتبين أن ٣٤ بلداً (أو ٣٠ في المائة)، من أصل ١١٥ بلداً ردت على السؤال مرة واحدة على الأقل خلال فترتي السنتين الماضيتين، أنشأت نظاماً وطنياً للرصد مخصصاً لمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وهناك ٦٣ بلداً (أو ٥٥ في المائة) تفتقر إلى نظام مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، و١٨ بلداً (أو ١٦ في المائة) قدمت ردوداً اختلفت من الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ومن بين هذه الردود المتباينة وعددها ١٨ رداً، أفادت البلدان في ٩ حالات عن عدم وجود نظام مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لكنها أبلغت عن وجوده في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وهو ما يعني أن نظاماً للرصد قد أنشئ خلال فترة الإبلاغ الأخيرة. غير أن تسعة بلدان أبلغت عن وجود نظام مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لكنها أبلغت عن عدم وجوده في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وأبلغ بلدان من هذه البلدان عن مشاكل تتعلق بتحديث و/أو تشغيل هذا النظام في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهو ما قد يكون تسبب في توقفه. لكن هناك ٧ بلدان لم تبلغ عن أي مشاكل وسيكون من المفيد معرفة أسباب اختفاء نظم الرصد السبعة هذه.

٩- وإذا ما أُخذت في الحسبان البلدان التسعة التي أصبح لديها نظام رصد جديد، يمكن القول إن هناك ٤٣ بلداً (أو ٣٧ في المائة) تتجه نحو تحقيق الهدف في حال جرى قياسه في نهاية عام ٢٠١١. وهذا، بطبيعة الحال، على افتراض أن نظم الرصد في البلدان الـ ١٦ التي أبلغت عن وجود نظام مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولم تورّد معلومات عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ما زالت تعمل، وعلى افتراض أن جميع البلدان الـ ٣٣ التي أبلغت عن عدم وجود نظام مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولم تورّد معلومات عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ما زالت تفتقر إلى نظم الرصد. وفي ضوء الأرقام المتعلقة بإنشاء نظم الرصد أو توقف تشغيلها في البلدان الأخرى على نحو ما تقدم (١٦ في المائة)، وبالنظر إلى أن نسبة البلدان التي قدمت رداً في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ولم تقدم تقريراً عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تبلغ ٤٣ في المائة من العينة كلها، فمن المتوقع استناداً إلى الاحتمال الإحصائي أن يكون نظام من هذا القبيل قد أنشئ أو توقف عن العمل في ٧ في المائة في الحالات (أو ٨ بلدان). ويمثل هذا هامش الخطأ

(٢) قدم ١١١ بلداً متأثراً بتقاريرها الوطنية عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وقدم ٧١ بلداً متأثراً بتقاريرها الوطنية عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، و١١٧ بلداً متأثراً بتقاريرها الوطنية على الأقل مرة واحدة لكليتا الفترتين. ومن بين هذه البلدان جميعها، أجاب ١٠٩ من البلدان عن السؤال المتعلق بهذا الشق فيما يتعلق بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأجاب ٦٦ بلداً عن نفس السؤال فيما يتعلق بالفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وأجاب ١١٥ بلداً عنه مرة واحدة على الأقل فيما يتعلق بفترتي السنتين.

الذي يمكن أن يحدث بشأن دقة تحليل الاتجاهات بسبب تراجع عدد البلدان التي قدمت معلومات في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩<sup>(٣)</sup>.

١٠- ومن بين البلدان التي أبلغت عن عدم امتلاك نظام مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف أو عن توقف تشغيله، وعددها ٧٢ بلداً، يوجد في ٣٨ بلداً منها نظام رصد غير مخصص لمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تحديداً. ومما لا شك فيه أن التوسع في هذه النظم أو إعادة تصميمها من شأنه أن يساهم في بلوغ هدف الـ ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٨.

## باء- البلدان الأطراف المتأثرة (التحليل من منظور إقليمي ودون إقليمي)

١- عدد البلدان الأطراف المتأثرة التي أنشأت ودعمت نظاماً وطنياً لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف

(أ) أفريقيا (انظر المرفق، الجدول ٢ والشكل ٢)

١١- يوجد لدى تسعة بلدان من أصل ٢٧ بلداً أفريقياً (أو ٣٣ في المائة) أجابت على السؤال المطروح بهذا الصدد نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ومن بين البلدان الـ ١٨ (أو ٦٦ في المائة) التي ليس لديها نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، يوجد في ١٢ بلداً (٤٤ في المائة) نظام للرصد البيئي يغطي جزئياً مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، في حين لم تنشئ ستة بلدان (أو ٢٢ في المائة) أي نظام.

١٢- ويجدر التنويه إلى أن ثلاثة نظم مخصصة لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف من أصل تسعة متوقفة عن العمل ولم تُحدَّث.

(ب) آسيا (انظر المرفق، الجدول ٣ والشكل ٣)

١٣- يوجد لدى تسعة بلدان من أصل ٢١ بلداً (أو ٤٣ في المائة) من البلدان الآسيوية المتأثرة التي أجابت على السؤال المطروح بهذا الصدد، نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مقابل ١٢ بلداً (أو ٥٧ في المائة) لا يوجد لديها نظام من هذا القبيل. وتوجد لدى ٨ بلدان (أو ٣٨ في المائة) نظم للرصد البيئي يمكن استخدامها لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وهناك بلد واحد فقط (أو ٥ في المائة) ليس له أي نظام للرصد. وردت ثلاثة بلدان بأنه لا يوجد لديها نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور

(٣) الأساس المنطقي نفسه صالح للتحليل على المستوى الإقليمي.

الأراضي والجفاف لكنها لم تحدد ما إذا كان لها نظام للرصد البيئي يغطي جزئياً مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف أو ما إذا كانت لم تنشئ أي نظام على الإطلاق.

(ج) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (انظر المرفق، الجدول ٤ والشكل ٤)

١٤- يوجد لدى ٤ بلدان (أو ٤٠ في المائة) من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الـ ١٠ التي أجابت على السؤال المطروح بهذا الصدد، نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، ويوجد لدى ٤ بلدان (أو ٤٠ في المائة) من أصل البلدان الـ ٦ المتبقية نظام للرصد البيئي يغطي جزئياً مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، مقابل بلد واحد (أو ١٠ في المائة) ليس لديه أي نظام للرصد. ورد بلد واحد بأنه لا يوجد لديه نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف دون أن يحدد ما إذا كان له نظام للرصد البيئي يغطي جزئياً مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف أو ما إذا كان لم ينشئ أي نظام على الإطلاق.

(د) شمال البحر المتوسط (انظر المرفق، الجدول ٥، الشكل ٥)

١٥- يوجد لدى جميع بلدان شمال البحر المتوسط نوع واحد على الأقل من نظم الرصد. وجميع النظم الثلاثة المخصصة لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف الموجودة في المنطقة مشغلة ومحدثة معاً. وهناك نظام رصد بيئي واحد يغطي جزئياً مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

(هـ) أوروبا الوسطى والشرقية (انظر المرفق، الجدول ٦ والشكل ٦)

١٦- يملك بلدان من أصل البلدان الأربعة في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية (أو ٥٠ في المائة) التي أجابت على السؤال المطروح بهذا الصدد نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. والنظامان يعملان ويجري تحديثهما. أما البلدان الآخرا (أو ٥٠ في المائة) فيوجد لديهما نظام للرصد البيئي يغطي جزئياً مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٢- المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف

بجول عام ٢٠١٨، يكون ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة وكيانات الإبلاغ دون الإقليمية والإقليمية قد أنشأت ودعمت نظاماً وطنياً لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

(أ) أفريقيا

١٧- من أصل ٤١ بلداً أفريقياً أبلغت مرة واحدة على الأقل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أو الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ عن امتلاك نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي

والجفاف، أفاد ١٣ بلداً (أو ٣١ في المائة) بأن لديه نظاماً من هذا القبيل وأبلغ ٢٢ بلداً (أو ٥٤ في المائة) عن عدم وجوده. وأبلغت ثلاثة بلدان عن وجود هذا النظام في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وأفادت في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بأنه لم يعد له وجود. وأبلغت ثلاثة بلدان عن استحداث هذا النظام في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وبذلك تكون أفريقيا قد أشرفت على بلوغ عتبة الستين في المائة.

#### (ب) آسيا

١٨- من أصل ٣٢ بلداً أجابت مرة واحدة على الأقل على السؤال المطروح بهذا الصدد، أبلغت ٩ بلدان (أو ٢٨ في المائة) عن امتلاك نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، في حين أفاد ١٦ بلداً (أو ٥٠ في المائة) بعدم امتلاكه، واستحدث النظام في خمسة بلدان في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وتوقف تشغيله في بلدين اثنين. وهذا يعني أنه في نهاية عام ٢٠١١، كان يوجد لدى ١٤ بلداً من البلدان الآسيوية (أو ٤٣ في المائة) نظام مخصص لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

#### (ج) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٩- أبلغت ثلاثة بلدان فقط (أو ١٢ في المائة) من بين ٢٥ بلداً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي أجابت على السؤال المطروح بهذا الصدد مرة واحدة على الأقل عن امتلاك نظام مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وأبلغ بلدان إضافيان عن وجود نظام الرصد هذا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وذلك مقارنة بالفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأفاد بلدان بأن نظام الرصد الذي كان يوجد لديهما في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لم يعد له وجود في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ويمكن أن تُعد خمسة بلدان في المجموع (أو ٢٠ في المائة) بلداناً كان لديها نظام مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في نهاية ٢٠١١.

#### (د) شمال البحر المتوسط

٢٠- بلغت منطقة شمال البحر المتوسط بالفعل عتبة الـ ٦٠ في المائة. فمن أصل ستة بلدان أجابت على السؤال المطروح بهذا الصدد مرة واحدة على الأقل، يوجد لدى أربعة بلدان (أو ٦٦ في المائة) نظام وطني مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

#### (هـ) أوروبا الوسطى والشرقية

٢١- يوجد لدى خمسة بلدان (أو ٤٥ في المائة) من أصل ١١ بلداً من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي أجابت على السؤال المطروح بهذا الصدد مرة واحدة على الأقل نظام وطني مخصص لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وهناك خمسة بلدان (أو ٤٥ في المائة) ليس لديها نظام من هذا النوع فيما أفاد بلد واحد (أو ١٠ في المائة) بأن النظام الذي كان لديه لم يعد له وجود.

## جيم - البلدان الأطراف المتقدمة

١- عدد نظم الرصد التي أنشئت في البلدان الأطراف المتأثرة و/أو مناطق الاتفاقية و/أو مناطقها دون الإقليمية التي تلقت دعماً تقنياً و/أو مالياً من البلدان الأطراف المتقدمة (انظر المرفق، الجداول من ٧ إلى ٩ والشكل ٧)

٢٢- أجابت ثمانية بلدان متقدمة من أصل تسعة بلدان قدمت تقارير على السؤال المطروح بهذا الصدد. وأفادت البلدان الثمانية كافة بأنها قدمت الدعم لنظم الرصد في البلدان الأطراف المتأثرة/المناطق/المناطق دون الإقليمية. ويتضح من البيانات المتاحة أن النظم غير المخصصة لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف والتي تفيد مع ذلك في عملية الإبلاغ بموجب الاتفاقية تحظى بدعم أكبر بكثير مما تحظى به النظم المخصصة لمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ومن الأمثلة على النظم غير المخصصة لمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف ما يلي: نظم رصد الأخطار الجيولوجية، ونظم رصد الأحراج، ونظم الرصد الجوي الزراعي والمائي. وقد ظل عدد النظم على حاله بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

٢٣- وخلال فترة الإبلاغ، تلقى ٣٥ بلداً متأثراً الدعم. واستفادت من الدعم ثلاث مناطق دون إقليمية أفريقية ومنطقة دون إقليمية آسيوية واحدة، باعتبارها مناطق دون إقليمية، وأربع مناطق بصفة إجمالية. وتلقى غرب أفريقيا الدعم باعتباره منطقة دون إقليمية من بلدين اثنين في حين قدمت ثلاثة بلدان الدعم لبلد واحد من وسط أفريقيا ومنطقة وسط أفريقيا باعتبارها منطقة دون إقليمية.

٢٤- وبما أن البلدان الأطراف المتقدمة ساندت النظم غير المخصصة لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف أكثر من النظم المخصصة لذلك، فمن الجدير بالذكر أن هذه المساعدة قدمت غالباً في إطار المبادرات المتصلة بالاتفاقية. وقُدِّم الدعم في إطار مبادرات أخرى مثل تلك التي حرت في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي إطار مبادرات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ووكالة الفضاء الأوروبية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

٢٥- وفي ست حالات من أصل سبع، اكتسى الدعم طابعاً تقنياً ومالياً. وكان دعماً مالياً في حالة واحدة فقط وتقنياً فقط في حالة أخرى.

## ٢- المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف

بحلول عام ٢٠١٨، يكون ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة وكيانات الإبلاغ دون الإقليمية والإقليمية قد أنشأت ودعمت نظماً وطنية لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٢٦- سُئلت البلدان الأطراف المتقدمة عما إذا كانت تعترزم دعم النظم المخصصة لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في بلد واحد أو أكثر من البلدان الأطراف المتأثرة و/أو في منطقة من المناطق/المناطق دون الإقليمية.

٢٧- وأجابت ثمانية بلدان على السؤال المطروح بهذا الصدد في حين لم يُجب بلد واحد. وأعربت سبعة بلدان من بين البلدان الثمانية عن عزمها على دعم نظم رصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في البلدان الأطراف المتأثرة، وذكر بلد واحد أنه لا يعترزم تقديم مثل هذا الدعم. وقررت ستة بلدان تقديم هذا الدعم في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بينما قرر بلد واحد أن يقدم دعمه في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن المقرر تقديم الدعم إلى بلد واحد من بلدان وسط أفريقيا، وبلدين من بلدان شرق أفريقيا، وبلد واحد من بلدان شمال أفريقيا، وبلدين من بلدان غرب أفريقيا، وبلدين من بلدان شرق آسيا؛ وإلى وسط وشرق وجنوب وغرب أفريقيا فضلاً عن شرق آسيا باعتبارها مناطق دون إقليمية؛ وإلى شمال البحر المتوسط وأوروبا الوسطى والشرقية باعتبارها مناطق. وذكر بلدان أنهما سيقدمان دعمهما على الصعيد العالمي.

#### دال - مرفق البيئة العالمية

٢٨- أفاد مرفق البيئة العالمية بأنه لم يدعم أي نظام رصد في البلدان الأطراف المتأثرة في عام ٢٠١٠، وبأنه دعم في عام ٢٠١١ نظاماً واحداً للرصد يغطي جزئياً مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. واكتسى هذا الدعم طابعاً مالياً بصورة أساسية، وقدم في إطار مبادرة تتصل باتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقُدّم الدعم على المستوى العالمي، ولا يزال هذا النظام مستخدماً. وأفاد مرفق البيئة العالمية بأنه لا ينوي تقديم الدعم إلى كيان واحد أو أكثر من البلدان الأطراف المتأثرة و/أو المناطق/المناطق دون الإقليمية التي تشملها الاتفاقية لإنشاء نظم لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في السنوات القادمة.

#### ثالثاً - مؤشر الأداء الموحد CONS-O-9 المتعلق بالنتيجتين ٣-١ و ٣-٢

عدد البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية التي تقدم تقارير إلى الاتفاقية وفقاً للمبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالإبلاغ على أساس مؤشرات متفق عليها.

## ألف - التحليل من منظور عالمي

١- عدد البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية التي تقدم تقارير إلى الاتفاقية وفقاً للمبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالإبلاغ على أساس مؤشرات متفق عليها (انظر المرفق، الجدول ١٠)

٢٩- يقيس هذا المؤشر استخدام المعلومات البيولوجية - الفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية في تحديد مجموعة أساسية من مؤشرات تقييم الأثر المتفق عليها فيما يتصل بالاتفاقية، وفي رصد التقدم المحرز استناداً إلى هذه المؤشرات باستخدام منهجيات متسقة. وسيبين المؤشر إلى أي مدى يمكن تقييم أثر الاتفاقية تقيماً شاملاً وقابلاً للمقارنة. وقد سئلت البلدان عما إذا كانت قد قدمت تقارير عن مؤشري الأثر اللذين يمثلان الحد الأدنى المطلوب للإبلاغ بموجب المقرر ١٣/م أ-٩، وطلب منها الإدلاء بعدد المؤشرات التي قدمت تقارير بشأنها. وإلى جانب مؤشرين يمثلان الحد الأدنى المطلوب، وافق مؤتمر الأطراف مؤقتاً على تسعة من مؤشرات الأثر (المقرر ١٧/م أ-٩)، لكنه اعتبر إدراجها في التقارير المقدمة من البلدان المتأثرة أمراً اختيارياً. ويمكن تقديم تقارير أيضاً بشأن المؤشرات البديلة التي تعد أكثر ملاءمة من المؤشرات التي ووفق عليها مؤقتاً على أن تتسق مع المنطق الرئيسي لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف ١ و ٢ و ٣ من الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، سئلت البلدان أيضاً عما إذا كانت ترجع، لدى تقديم تقارير عن مؤشرات تقييم الأثر، إلى المبادئ التوجيهية للإبلاغ، أي ما إذا كانت تستخدم الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة التي حددها لجنة العلم والتكنولوجيا.

٣٠- وقدم ٦٨ بلداً من أصل ٧١ بلداً من البلدان المبلّغة رداً بشأن المؤشر المتعلق بالهدف الاستراتيجي ١ (نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر). ويشمل ذلك ٥٧ بلداً أدلت ببيانات و ٨ بلدان قدمت رداً دون أن تدلي ببيانات و ٣ بلدان قدمت رداً لكنها اعتبرت أن المؤشر لا يتناسب مع سياقها الوطني. وقدم ٦٤ بلداً من أصل ٧١ بلداً رداً بشأن مقياس واحد يتعلق بمؤشر حالة الغطاء النباتي في إطار الهدف الاستراتيجي ٢ (الغطاء النباتي) ورد ٥٠ بلداً بشأن المقياس الآخر (إنتاجية الأراضي). وأدلى ببيانات ٤٩ بلداً من أصل ٦٤ بلداً قدم رداً بشأن الغطاء النباتي، وقدم ١٤ بلداً رداً دون تقديم بيانات فيما قدم بلد واحد رداً لكنه اعتبر المقياس غير متناسب مع سياقه الوطني. ومن بين ٥٠ بلداً قدم رداً بشأن إنتاجية الأراضي، أدلى ١٢ بلداً ببيانات، فيما قدم ٣٤ بلداً رداً دون الإدلاء ببيانات وردت ٤ بلدان معتبرة المقياس غير متناسب مع سياقها الوطني<sup>(٤)</sup>.

(٤) تناول الوثيقة ICCD/CRIC(11)/8-ICCD/CST(S-3)/6 مسألة قيمة البيانات المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة وقابليتها للمقارنة.

٣١- ويتضح من هذه الأرقام مجتمعة أن ٦٣ بلداً من أصل ٧١ بلداً من البلدان المبلّغة قدمت رداً بشأن مؤشرين من مؤشرات الأثر يمثلان الحد الأدنى المطلوب للإبلاغ بموجب المقرر ١٣/م-أ-٩، وأن ٧ بلدان قدمت رداً بشأن أحد المؤشرين فقط، وأن بلداً واحداً لم يقدم رداً على الإطلاق بشأن مؤشرات تقييم الأثر.

٣٢- وقررت عشرة بلدان أيضاً استخدام المؤشرات الاختيارية والإضافية. ويتراوح عدد هذه المؤشرات بين ١ و ١٠.

٣٣- ومن أصل ٧٠ بلداً قدمت رداً بشأن مؤشر واحد من مؤشرات الأثر على الأقل، استخدم ٤٣ بلداً الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة (أي أنها أدلت ببيانات بشأن مؤشري تقييم الأثر الإلزاميين كليهما باستخدام النموذج المعد بناء على توجيهات لجنة العلم والتكنولوجيا)<sup>(٥)</sup> فيما لم يفعل ٢٧ بلداً.

## ٢- المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف

بجول عام ٢٠١٨، يكون ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة وكيانات الإبلاغ الإقليمية ودون الإقليمية قد قدمت تقارير إلى الاتفاقية تماشياً مع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بتقديم التقارير.

٣٤- في عملية الإبلاغ والاستعراض الحالية التي تمثل أول جولة إبلاغ يُطلب فيها من البلدان الأطراف المتأثرة تقديم معلومات كمية عن الأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣، قدم ٤٣ بلداً (أو ٦١ في المائة) تقارير تماشياً مع المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير. وهو ما يقل عن نسبة الـ ٩٠ في المائة المحددة كهدف ينبغي بلوغه بحلول عام ٢٠١٨. ومع ذلك يمكن التفاؤل إلى حد ما بشأن تحقيق هذا الهدف لأن هناك سبعة بلدان فقط لم تقدم رداً بشأن كلا مؤشري تقييم الأثر، وبلداً واحداً فقط لم يقدم رداً على الإطلاق، فيما ذكرت ستة بلدان من أصل البلدان الثمانية السالفة الذكر أنها تعترم تقديم رد بشأن المؤشرين كليهما في عام ٢٠١٦؛ ولم يجب بلدان على السؤال. بيد أنه ينبغي أن ينظر إلى عدد البلدان التي أدلت ببيانات في ضوء عدم قابليتها للمقارنة. ونظراً للعدد المحدود من البلدان التي أدلت بمعلومات كاملة وقيّمة، لم يتسن إجراء تحليل كامل ومفصل للآثار<sup>(٦)</sup>.

(٥) لأغراض الحساب، إذا كان البلد قد أدلى ببيانات عن حالة الغطاء النباتي، اعتُبر الإدلاء ببيانات عن مقياس الغطاء النباتي مقبولاً بالنظر إلى أن نسبة الردود المتعلقة بمقياس إنتاجية الأراضي كانت متدنية وإلى أن البلدان استخدمت منهجيات مختلفة، الأمر الذي جعل البيانات متباينة للغاية وغير قابلة للمقارنة. انظر الوثيقة ICCD/CRIC(11)/8-ICCD/CST(S-3)/6.

(٦) انظر الوثيقة ICCD/CRIC (11)/8-ICCD/CST(S-3)/6.

٣٥- ومن أصل ٢٨ بلداً لم تستخدم الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة (قدم ٢٧ بلداً رداً دون استخدام الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة ولم يقدم بلد واحد رداً بشأن أي مؤشر)، أعرب ٢١ بلداً عن نيته استخدام الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة في عام ٢٠١٦؛ ولم تجب ٧ بلدان على السؤال المطروح بهذا الصدد.

## باء- البلدان الأطراف المتأثرة (التحليل من منظور إقليمي ودون إقليمي)

١- عدد البلدان الأطراف المتأثرة، والكيانات الإقليمية ودون الإقليمية التي تقدم تقارير إلى الاتفاقية وفقاً للمبادئ التوجيهية المنقحة للإبلاغ على أساس المؤشرات المنفق عليها

(أ) أفريقيا (انظر المرفق، الجدول ١١)

٣٦- قدمت جميع البلدان الأفريقية المبلّغة، وعددها ٢٨ بلداً، رداً بشأن الهدف الاستراتيجي ١ (نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر). ويشمل ذلك ٢٥ بلداً أدلت ببيانات وثلاثة بلدان قدمت رداً لكنها لم تدل ببيانات. وقدم ٢٦ بلداً من أصل ٢٨ بلداً رداً بشأن مقياس واحد يتصل بمؤشر حالة الغطاء النباتي في إطار الهدف الاستراتيجي ٢ (الغطاء النباتي) بينما قدم ١٩ بلداً رداً بخصوص مقياس آخر (إنتاجية الأراضي). ومن بين البلدان الـ ٢٦ التي قدمت ردوداً بشأن الغطاء النباتي، أدلى ١٨ بلداً ببيانات فيما قدمت ثمانية بلدان رداً دون الإدلاء ببيانات. ومن بين ١٩ بلداً قدم رداً بشأن إنتاجية الأراضي، أدلت ستة بلدان ببيانات، وقدم ١٢ بلداً رداً دون الإدلاء ببيانات وقدم بلد واحد رداً لكنه اعتبر المقياس غير متناسب مع سياقه الوطني.

٣٧- ويظهر من هذه الأرقام مجتمعة أنه من بين ٢٨ بلداً أفريقيًا قدمت ردوداً، رد ٢٦ بلداً بشأن مؤشرين من مؤشرات الأثر يمثلان الحد الأدنى المطلوب للإبلاغ بموجب المقرر ١٣/م أ-٩، وقدم بلدان اثنان رداً بشأن أحد المؤشرين فقط.

٣٨- وقرر بلدان أفريقيان أيضاً استخدام المؤشرات الاختيارية والإضافية. ويتراوح عدد هذه المؤشرات بين مؤشر واحد وتسعة مؤشرات.

٣٩- ومن بين ٢٨ بلداً أفريقيًا قدمت ردوداً بشأن ما لا يقل عن مؤشر واحد من مؤشرات الأثر، استخدم ١٧ بلداً الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة فيما لم يستخدمها ١١ بلداً.

(ب) آسيا (انظر المرفق، الجدول ١٢)

٤٠- من بين ٢١ بلداً من البلدان الآسيوية المبلّغة، قدم ٢٠ بلداً رداً بشأن المؤشر المتعلق بالهدف الاستراتيجي ١ (نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر). ويشمل ذلك ١٦ بلداً أدلى ببيانات، وثلاثة بلدان قدمت ردوداً دون الإدلاء ببيانات، وبلداً واحداً قدم رداً

لكنه اعتبر المؤشر غير متناسب مع سياقه الوطني. وقدم ١٩ بلداً من أصل ٢١ رداً بشأن مقياس واحد يتعلق بمؤشر حالة الغطاء النباتي في إطار الهدف الاستراتيجي ٢ (الغطاء النباتي) فيما قدم ١٥ بلداً رداً بشأن مقياس (إنتاجية الأراضي). ومن بين ١٩ بلداً قدم رداً بشأن الغطاء النباتي، أدلى ١٣ بلداً ببيانات، فيما قدمت خمسة بلدان رداً دون الإدلاء ببيانات، وقدم بلد واحد رداً لكنه اعتبر المؤشر غير متناسب مع سياقه الوطني. ومن بين ١٥ بلداً قدم رداً بشأن إنتاجية الأراضي، أدلت أربعة بلدان ببيانات، وقدمت ١٠ بلدان رداً دون الإدلاء ببيانات، وقدم بلد واحد رداً لكنه اعتبر المقياس غير متناسب مع سياقه الوطني.

٤١- ويظهر من الأرقام مجتمعة أن ١٩ بلداً من أصل ٢١ بلداً من البلدان الآسيوية المبلغة قدمت رداً بشأن مؤشري تقييم الأثر اللذين يمثلان الحد الأدنى المطلوب للإبلاغ بموجب المقرر ١٣/م-٩، وقدم بلد واحد رداً بشأن أحد المؤشرين فقط فيما لم يقدم بلد واحد رداً على الإطلاق بشأن مؤشري تقييم الأثر.

٤٢- وقرر بلدان آسيويان أيضاً استخدام المؤشرات الاختيارية والإضافية. واستخدم كلاهما أحد هذه المؤشرات.

٤٣- ومن بين ٢٠ بلداً آسيوياً قدمت رداً بشأن مؤشر واحد من مؤشرات الأثر على الأقل، استخدم ١٢ بلداً الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة فيما لم تستخدمها ٨ بلدان.

#### (ج) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (انظر المرفق، الجدول ١٣)

٤٤- قدمت جميع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي الأحد عشر رداً بشأن المؤشر المتعلق بالهدف الاستراتيجي ١ (نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر). ويشمل ذلك ٩ بلدان أدلت ببيانات، وبلداً واحداً قدم رداً دون الإدلاء ببيانات، وبلداً واحداً قدم رداً لكنه اعتبر المؤشر غير متناسب مع سياقه الوطني. وقدمت ٩ بلدان من أصل ١١ بلداً رداً بشأن مقياس واحد يتصل بمؤشر حالة الغطاء النباتي في إطار الهدف الاستراتيجي ٢ (الغطاء النباتي) فيما قدمت تسعة بلدان رداً بشأن المقياس الآخر (إنتاجية الأرض). وأدلت جميع البلدان التسعة التي قدمت رداً بشأن الغطاء النباتي ببيانات أيضاً. ومن بين البلدان التسعة التي قدمت رداً بشأن إنتاجية الأراضي، أدلى بلد واحد ببيانات، وقدمت سبعة بلدان رداً دون الإدلاء ببيانات فيما قدم بلد واحد رداً لكنه اعتبر المقياس غير متناسب مع سياقه الوطني.

٤٥- وإجمالاً، قدمت ١٠ بلدان من بين بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأحد عشر الجيبية، رداً بشأن مؤشرين من مؤشرات الأثر يمثلان الحد الأدنى المطلوب للإبلاغ بموجب المقرر ١٣/م-٩، فيما قدم بلد واحد رداً بشأن أحد المؤشرين فقط.

٤٦- وقرر بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي استخدام المؤشرات الاختيارية والإضافية أيضاً. ويتراوح عددها بين مؤشر واحد وسبعة مؤشرات.

٤٧- ومن بين بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأحد عشر التي قدمت رداً بشأن مؤشر واحد من مؤشرات الأثر على الأقل، استخدمت ثمانية بلدان الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة فيما لم تستخدمها ثلاثة بلدان.

(د) شمال البحر المتوسط (انظر المرفق، الجدول ١٤)

٤٨- قدمت جميع بلدان شمال البحر المتوسط الأربعة رداً بشأن المؤشر المتعلق بالهدف الاستراتيجي ١ (نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر). ويشمل ذلك ثلاثة بلدان أدلت بمعلومات وبلداً واحداً قدم رداً لكنه اعتبر المؤشر غير ذي صلة بسياقه الوطني. وقدمت البلدان الأربعة كافة رداً بشأن مقياس واحد يتعلق بمؤشر حالة الغطاء النباتي في إطار الهدف الاستراتيجي ٢ (الغطاء النباتي) وبسؤال المقياس الآخر (إنتاجية الأراضي). وأدلت البلدان الأربعة كافة ببيانات عن الغطاء النباتي. وأدلى بلد واحد ببيانات بشأن إنتاجية الأراضي، فيما قدّم بلدان رداً دون الإدلاء ببيانات، ورد بلد واحد لكنه اعتبر المقياس غير متناسب مع سياقه الوطني.

٤٩- وقررت ثلاثة بلدان من شمال بحر المتوسط استخدام المؤشرات الاختيارية والإضافية أيضاً. ويتراوح عدد المؤشرات المستخدمة بين ٤ و ١٠ مؤشرات.

٥٠- واستخدمت ثلاثة بلدان من بين بلدان شمال البحر المتوسط الأربعة الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة فيما لم يستخدمها بلد واحد.

(هـ) أوروبا الوسطى والشرقية (انظر المرفق، الجدول ١٥)

٥١- قدمت خمسة بلدان من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية السبعة رداً بشأن المؤشر المتعلق بالهدف الاستراتيجي ١ (نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر). ويشمل ذلك أربعة بلدان أدلت ببيانات وبلداً واحداً قدم رداً دون الإدلاء ببيانات. وقدمت ستة بلدان من أصل سبعة رداً بشأن مقياس واحد يتصل بمؤشر حالة الغطاء النباتي في إطار الهدف الاستراتيجي ٢ (الغطاء النباتي)، وقدمت ثلاثة بلدان رداً بشأن المقياس الآخر (إنتاجية الأراضي). وأدلت خمسة بلدان من أصل البلدان الستة التي قدمت رداً بشأن الغطاء النباتي ببيانات فيما قدم بلد واحد رداً دون الإدلاء ببيانات. ولم تدل جميع البلدان الثلاثة التي قدمت رداً بشأن إنتاجية الأراضي ببيانات في ردها.

٥٢- ويظهر من هذه الأرقام مجتمعة أن من بين بلدان أوروبا الوسطى والشرقية السبعة التي قدمت رداً، تناول الرد مؤشري تقييم الأداء اللذين يمثلان الحد الأدنى المطلوب للإبلاغ بموجب المقرر ١٣/م/أ-٩، في حين اقتصرت ثلاثة بلدان في ردها على أحد مؤشري تقييم الأثر فقط.

٥٣- وقرر بلد واحد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية استخدام ثلاثة مؤشرات اختيارية وإضافية أيضاً.

٥٤- واستخدمت ثلاثة بلدان من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية السبعة التي قدمت رداً بشأن مؤشر واحد من مؤشرات الأثر على الأقل الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة فيما لم تستخدمها أربعة بلدان.

## ٢- المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف

بحلول عام ٢٠١٨، تكون نسبة ٩٠ في المائة على الأقل من البلدان الأطراف المتأثرة والكيانات المبلّغة الإقليمية ودون الإقليمية قد قدمت تقارير إلى الاتفاقية تماشياً مع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بتقديم التقارير.

### (أ) أفريقيا

٥٥- خلال جولة الإبلاغ لعام ٢٠٠٨-٢٠١١، قدم ١٧ بلداً أفريقياً (أو ٦١ في المائة) تقارير تماشياً مع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بتقديم التقارير. وذكر البلدان اللذان قدما رداً بشأن مؤشر واحد فقط أنهما ينويان تقديم رد بشأن المؤشرين معاً في عام ٢٠١٦.

٥٦- وذكرت البلدان العشرة التي لم تستخدم الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة أنها تنوي استخدامها في عام ٢٠١٦. ولم يجب بلد واحد على هذا السؤال.

### (ب) آسيا

٥٧- خلال جولة الإبلاغ للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، قدم ١٢ بلداً آسيوياً (أو ٥٧ في المائة) تقارير تماشياً مع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالإبلاغ. وذكر كل من البلد الذي لم يقدم رداً بشأن المؤشرين معاً والبلد الذي لم يقدم رداً بشأن أي مؤشر أنهما ينويان تقديم رد بشأن المؤشرين كليهما في عام ٢٠١٦.

٥٨- وذكرت البلدان السبعة التي لم تستخدم الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة والبلد الذي لم يقدم رداً في هذه المرة أنها تنوي استخدامها في عام ٢٠١٦. ولم يقدم بلد واحد رداً على هذا السؤال.

### (ج) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٥٩- خلال جولة الإبلاغ للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، قدمت ثمانية بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (أو ٧٣ في المائة) تقارير تماشياً مع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالإبلاغ. وذكر البلد الذي لم يقدم رداً بشأن أي من المؤشرين أنه ينوي تقديم رد بشأن المؤشرين معاً في عام ٢٠١٦.

٦٠- وذكر البلدان اللذان لم يستخدموا الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة أنهما  
ينويان استخدامها في عام ٢٠١٦. ولم يجب بلد واحد على هذا السؤال.

(د) شمال البحر المتوسط

٦١- خلال جولة الإبلاغ ٢٠٠٨-٢٠١١، قدمت ثلاثة بلدان من شمال البحر المتوسط  
(أو ٧٥ في المائة) تقارير تماشياً مع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بتقديم التقارير. ولم يجب  
البلد الذي لم يستخدم الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة على السؤال المتعلق  
بما إذا كان ينوي استخدامها في عام ٢٠١٦ أم لا.

(هـ) أوروبا الوسطى والشرقية

٦٢- خلال جولة الإبلاغ ٢٠٠٨-٢٠١١، قدمت ثلاثة بلدان من أوروبا الوسطى  
والشرقية تقارير تماشياً مع المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بتقديم التقارير. وذكر بلد واحد  
من بين البلدان الثلاثة التي لم تقدم رداً بشأن كلا المؤشرين أنه ينوي تقديم رد بشأن المؤشرين  
معاً في عام ٢٠١٦ في حين لم يجب بلدان على هذا السؤال.

٦٣- وذكر بلد واحد من بين البلدان الأربعة التي لم تستخدم الأطر المرجعية الأساسية  
والمنهجيات المشتركة أنه ينوي أن يستخدمها في عام ٢٠١٦ في حين لم تقدم ثلاثة بلدان  
جواباً على هذا السؤال.

#### رابعاً - مؤشر الأداء CONS-O-10 المتعلق بالنتيجتين ٣-٣ و ٣-٤

عدد برامج العمل الوطنية/برامج العمل الإقليمية/برامج العمل دون الإقليمية المنقحة  
التي تعكس معرفة بالعوامل المؤثرة في التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتفاعلاتها  
وتفاعلات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

٦٤- لم يُطلب الإبلاغ عن مؤشر الأداء هذا إلا من البلدان الأطراف المتأثرة التي لديها  
برنامج عمل وطني متوائم مع الاستراتيجية. وفي فترة الإبلاغ (٢٠١٠-٢٠١١) كان  
هناك ١١ بلداً طرفاً متأثراً لديه برنامج عمل وطني متوائم مع الاستراتيجية، في حين كانت  
حالة مواءمة برنامج العمل الوطني بالنسبة لبعض البلدان غير واضحة<sup>(٧)</sup>. وبالتالي، يقتصر  
التحليل في هذه الحالة على الأجوبة التي قدمتها البلدان الأحد عشر.

(٧) انظر الوثيقة ICCD/CRIC(11)/3.

## التحليل من منظور عالمي

١- عدد برامج العمل الوطنية/برامج العمل الإقليمية/برامج العمل دون الإقليمية المنقحة التي تعكس معرفة بالعوامل المؤثرة في التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وتفاعلاتها وتفاعلات التصحر وتدهور الأراضي والجفاف مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي

٦٥- أجابت على السؤال المتعلق بهذا الشق عشرة بلدان من أصل ١١ بلداً كان يوجد لديها برنامج عمل وطني متوائم مع الاستراتيجية في نهاية عام ٢٠١١ (٣ منها في أفريقيا و٣ في آسيا و٣ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و٢ في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية). وذكرت تسعة بلدان تحديد العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية المؤثرة وتفاعلها في برامجها استناداً إلى المعرفة المتاحة. واستند إلى المراجع العلمية في ثمانية بلدان من هذه البلدان التسعة في حين استعين بمعارف الخبراء والمعارف التقليدية في البلدان التسعة كافة.

٦٦- وأبلغت تسعة بلدان عما إذا كان تحليل التفاعل بين التخفيف من آثار الجفاف واستصلاح الأراضي المتدهورة والتخفيف من آثار تغير المناخ/التكيف مع آثار تغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي في برامجها قد استند إلى المعرفة المتاحة. وردت جميع البلدان التسعة بالإيجاب. وفي ثمانية بلدان من بين هذه البلدان التسعة استند إلى المراجع العلمية في حين استعين بمعارف الخبراء والمعارف التقليدية في جميع البلدان التسعة.

٦٧- وقدمت ثمانية بلدان جواباً بشأن ما إذا كانت سياسة مكافحة الجفاف والاستعداد لمواجهة الجفاف، بما في ذلك التخفيف من آثاره، تُحلل و/أو تراعى في بعض الإجراءات الميَّنة في برنامج العمل الوطني، وجاء رد البلدان الثمانية كافة بالإيجاب.

٦٨- ونظراً إلى أن عدد البلدان التي جرى تحليل ردودها لم يتعد ١١ بلداً، لم يُجر التحليل من منظور إقليمي ودون إقليمي لأنه لن يكون مجدياً.

## ٢- المساهمة الوطنية في تحقيق الهدف

بحلول عام ٢٠١٨، يجب أن يكون ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من برامج العمل الوطنية/برامج العمل دون الإقليمية/برامج العمل الإقليمية المنقحة قد اجتازت بنجاح تقييماً ذاتياً جيد النوعية.

٦٩- في نهاية عام ٢٠١١، أجرت ١٠ بلدان (أو ٩١ في المائة) من أصل ١١ بلداً لديها برنامج عمل وطني متوائم مع الاستراتيجية، تقييماً ذاتياً جيد النوعية. وذكر البلد الذي لم يجر هذا التقييم بالكامل أنه ينوي أن يقوم بذلك في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وتشير الأرقام إلى إمكانية تحقق الهدف لو قيس في نهاية عام ٢٠١١، بيد أن النسبة لا تمثل مقياساً جيداً

بالضرورة في ضوء العدد القليل نسبياً من البلدان، إذ ينبغي قراءة هذا المؤشر بالاقتران مع المؤشر CONS-O-5، الذي يقيس عدد البلدان الأطراف المتأثرة التي لديها برنامج عمل وطني متوائم مع الاستراتيجية. ونظراً لشدة تدني مستوى تحقيق الهدف المرتبط بذلك المؤشر حالياً (أي "بحلول عام ٢٠١٤، يجب أن يكون ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة، والكيانات دون الإقليمية والإقليمية قد قامت بصياغة/تنقيح برنامج عمل وطني/برنامج عمل دون إقليمي/برنامج عمل إقليمي متوائم مع الاستراتيجية") (يوجد لدى ١٢ بلداً برنامج عمل وطني متوائم مع الاستراتيجية، وهو ما يعادل ٧ في المائة من جميع البلدان الأطراف المتأثرة تقريباً)، فالاحتمال ضعيف جداً أن يتمكن ٧٠ في المائة من جميع البلدان الأطراف المتأثرة (حوالي ٩٥ بلداً) بحلول عام ٢٠١٨ من إجراء تقييم ذاتي جيد النوعية. ومن المشجع مع ذلك أن البلدان التي لم تعمل على مواءمة خطة عملها الوطنية قد أحرزت هي أيضاً تقييماً ذاتياً ناجحاً للنوعية.

### خامساً- مؤشر الأداء CONS-O-11 المتعلق بالنتيجة ٣-٥

نوع نظم تقاسم المعرفة المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على المستويات العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني الوارد وصفها في الموقع الشبكي للاتفاقية وعددها ومستخدموها.

٧٠- يعرف نظام تقاسم المعارف على أنه "نظام على شبكة الإنترنت مصمم لإدارة وتقاسم المعرفة (مثل البيانات والمعلومات والأدوات والمهارات والخبرات وأفضل الممارسات والتجارب الناجحة) فيما بين أعضاء إحدى المنظمات أو الشبكات"<sup>(٨)</sup>. وقد طُلب من الأطراف سرد ما لديها من نظم لتقاسم المعارف بشأن مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وذكر وصلاتها الإلكترونية والعدد المقدّر للمستخدمين سنوياً. ويجدر التنويه إلى أن بعض البيانات المقدمة لا تتفق مع تعريف نظم تقاسم المعارف المذكور أعلاه، وأن البعض الآخر لا يعكس وجود نظام لتقاسم المعارف على المستوى القطري. بيد أن جميع المعلومات التي قدمتها البلدان الأطراف أدرجت في التحليل أدناه، فيما عدا البيانات المتعلقة بالعدد المقدّر لمستخدمي هذه النظم، لأن هذه البيانات، إما لم تُقدّم وإما لم تكن متسقة في كثير من الحالات.

(٨) انظر <<http://www.unccd.int/en/programmes/Reporting-review-and-assessment/Pages/Glossary.aspx>>

## ألف- التحليل من منظور عالمي

١- نوع نظم تقاسم المعرفة المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على المستويات العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني الوارد وصفها في الموقع الشبكي للاتفاقية وعددها ومستخدموها

٧١- أبلغت الأطراف إجمالاً عن ٢٩١ نظاماً لتقاسم المعارف و٢٨٢ وصلة إلكترونية، في حين أبلغت الآلية العالمية عن أربعة نظم لتقاسم المعارف ووصلاتها الإلكترونية، وأبلغت الأمانة عن ثلاثة نظم لتقاسم المعارف ووصلاتها الإلكترونية.

٧٢- وأبلغت البلدان الأطراف المتأثرة عن ٢٢٥ نظاماً لتقاسم المعارف (٧٣ في أفريقيا و١٠٩ في آسيا و٢٣ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و٨ في شمال البحر المتوسط و١٢ في أوروبا الوسطى والشرقية) في حين أبلغت البلدان الأطراف المتقدمة عن ٦٦ نظاماً.

٧٣- وذكرت البلدان الأطراف المتأثرة ٢١٦ وصلة إلكترونية (٦٥ في أفريقيا و١٠٨ في آسيا و٢٣ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و٨ في شمال البحر المتوسط و١٢ في أوروبا الوسطى والشرقية) في حين ذكرت البلدان الأطراف المتقدمة ٦٦ وصلة إلكترونية.

## ٢- الهدف الإجمالي

بحلول عام ٢٠١٠، يجب أن تكون قد تمت إعادة هيكلة الموقع الشبكي للاتفاقية ليشمل قاعدة بيانات مواضيعية بشأن نظم تقاسم المعارف كجزء من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ.

٧٤- يتضمن الموقع الشبكي للاتفاقية منذ عام ٢٠١١ قاعدة بيانات لنظم تقاسم المعارف كجزء من نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ. وقد جمعت الأمانة كافة الوصلات الخاصة بنظم تقاسم المعارف التي قدمتها الأطراف وباقي الكيانات المبلّغة، وأتاحتها في بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ مصنّفة حسب المنطقة والمنطقة دون الإقليمية والبلد<sup>(٩)</sup>. وبذلك يكون الهدف قد تحقّق رغم بعض التأخّر؛ ولم تقدم الأطراف والكيانات المبلّغة الأخرى المعلومات المطلوبة لتجميع قاعدة البيانات إلا في أواخر عام ٢٠١٠.

(٩) يمكن الوصول إلى المعلومات في العنوان الشبكي التالي:

<<http://www.unccd-prais.com/Home/KnowledgeSharingSystems>>.

## باء- البلدان الأطراف المتأثرة (التحليل من منظور إقليمي ودون إقليمي)

نوع نظم تقاسم المعارف المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على المستويات العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني الوارد وصفها في الموقع الشبكي للاتفاقية وعددها ومستخدموها

### (أ) أفريقيا

٧٥- أبلغت البلدان الأفريقية الأطراف إجمالاً عن ٧٣ نظاماً و٦٥ وصلة إلكترونية. وأبلغت بلدان وسط أفريقيا الأطراف عن ١٢ نظاماً و١١ وصلة إلكترونية، فيما لم تبلغ بلدان شرق أفريقيا الأطراف عن أي نظم أو وصلات، وأبلغت بلدان شمال أفريقيا عن ١٤ نظاماً و٦ وصلات، وبلدان الجنوب الأفريقي عن ٢٤ نظاماً و٢٣ وصلة، وأوردت منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ٢٣ نظاماً و٢٥ وصلة.

### (ب) آسيا

٧٦- ذكرت البلدان الآسيوية الأطراف ١٠٩ نظم و١٠٨ وصلات إلكترونية. وأبلغت بلدان وسط آسيا عن ٣٣ نظاماً و٣٣ وصلة، وبلدان شرق آسيا عن ٣ نظم و٣ وصلات، ودول المحيط الهادئ عن ٣ نظم و٣ وصلات، وبلدان جنوب آسيا عن ٢٦ نظاماً و٢٦ وصلة، وبلدان جنوب شرق آسيا عن ١٠ نظم و١٠ وصلات، وبلدان غرب آسيا عن ٣٤ نظاماً و٣٣ وصلة.

### (ج) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٧٧- أبلغت بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأطراف عن ٢٣ نظاماً و٢٣ وصلة إلكترونية. وأبلغ عن أربعة نظم وأربع وصلات من منطقة الأنديز دون الإقليمية، وعن نظام واحد ووصلة واحدة من بلدان البحر الكاريبي، وعن ١١ نظاماً و١١ وصلة من أمريكا الوسطى، وعن سبعة نظم وسبع وصلات من بلدان المخروط الجنوبي.

### (د) شمال البحر المتوسط

٧٨- قدمت بلدان شمال البحر المتوسط معلومات عن ثمانية نظم وثمان وصلات إلكترونية.

### (هـ) أوروبا الوسطى والشرقية

٧٩- عدّدت بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ١٢ نظاماً و١٢ وصلة إلكترونية.

## جيم - البلدان الأطراف المتقدمة

نوع نظم تقاسم المعارف المتصلة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف على المستويات العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني الوارد وصفها في الموقع الشبكي للاتفاقية وعددها ومستخدموها

٨٠- أبلغت البلدان الأطراف المتقدمة عن ٦٦ نظاماً و٦٦ وصلة إلكترونية.

## دال - مرفق البيئة العالمية

٨١- لم يقدم مرفق البيئة العالمية أجوبة فيما يتعلق بمؤشر الأداء هذا.

## هاء - الآلية العالمية

٨٢- أبلغت الآلية العالمية عن أربعة نظم قائمة لتقاسم المعارف ووصلاتها الإلكترونية وهي: الموقع الشبكي للآلية العالمية نفسها، ومحرك البحث في المعلومات المالية المتعلقة بتدهور الأراضي الذي يتيح معلومات عن المساعدة المقدمة، وبرنامج تمويل الإدارة المستدامة للأراضي، وهو إطار تشاركي لإقامة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل زيادة الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي، والشراكة العالمية لخيارات الاستخدام للأراضي (OSLO)، وهي تضم مؤسسات بحوث ومؤسسات أكاديمية رائدة، ومنظمات دولية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة تشارك في وضع حلول مبتكرة في مجال الاستخدام المستدام للأراضي.

## واو - الأمانة

٨٣- أبلغت الأمانة عن ثلاثة نظم لتقاسم المعارف ووصلاتها الإلكترونية وهي: شبكة "سنومان" (SNOWMAN) التي تمثل وحدة بحوث عبر وطنية تتولى تمويل المنظمات والإدارات في مجال التربة والمياه الجوفية في أوروبا، وبوابة الأرض (LAND Portal)، وهي بوابة عالمية للمعلومات المتصلة بالأراضي مكرّسة لجمع المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع من مصادر متعددة وتكون قاعدة لجماعة متخصصة من خبراء الأراضي التابعين لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الحكومية الدولية والأكاديميين؛ ونظام الأمم المتحدة لمعلومات الأنشطة ذات الصلة بالمياه (UN-WAIS).

## سادساً - مؤشر الأداء CONS-O-12 المتعلق بالنتيجة ٣-٦

عدد شبكات العلم والتكنولوجيا أو المؤسسات أو العلماء الذين يشاركون في البحوث التي طلب مؤتمر الأطراف إعدادها.

### الأمانة

عدد شبكات العلم والتكنولوجيا أو المؤسسات أو العلماء الذين يشاركون في البحوث التي طلب مؤتمر الأطراف إعدادها

٨٤- صُمم هذا المؤشر لتقييم مدى الاسترشاد بالأدلة العلمية في تنفيذ الاتفاقية. وهو مقياس يرصد وجود عمليات بحث منبثقة عن الاتفاقية من خلال تحديد عدد شبكات التكنولوجيا أو المؤسسات أو العلماء الذين يساهمون بأبحاث في تنفيذ الاتفاقية. ولا يبلغ عن هذا المؤشر سوى الأمانة لأنه لن تؤخذ في الاعتبار سوى المشاركة التي طلبها مؤتمر الأطراف (بناء على مشورة لجنة العلم والتكنولوجيا) و/أو صاغت شكلها الأمانة. ولن يؤخذ في الاعتبار سوى البحوث والأعمال المماثلة الأخرى التي طلب مؤتمر الأطراف إعدادها، كالمساهمة في "الكتب البيضاء"، والمشاركة في استعراض الأقران، وإعداد وثائق و/أو ورقات لتقديمها في المؤتمرات العلمية المنعقدة في إطار الاتفاقية، وإعداد وثائق و/أو ورقات عمل على أيدي أفرقة عاملة مخصصة وما إلى ذلك.

٨٥- وفيما يتعلق بعام ٢٠١٠، أبلغت الأمانة عن مشاركة شبكتين علميتين، ومؤسسة علمية وبحثية واحدة، و٨٤ عالماً في البحوث التي طلب مؤتمر الأطراف إجرائها. وفي عام ٢٠١١، شاركت في هذه الأنشطة شبكة علمية واحدة، وخمس مؤسسات علمية وبحثية، و١٤٦ عالماً.

### سابعاً - الاستنتاجات

٨٦- يلاحظ الطابع الإيجابي الذي تتسم به إلى حد ما الحالة فيما يتعلق باستعانة الأطراف بالعلوم والتكنولوجيا والمعارف في جهودها الرامية إلى وضع الاتفاقية والاستراتيجية موضع التنفيذ. وتتمثل المسألة الرئيسية في هذا الصدد في وجود نظام وطني لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وتشير المعلومات المقدمة إلى أن البلدان الأطراف المتأثرة تملك قاعدة معلومات مُحكمة بشأن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تستند إليها لأغراض التخطيط والإبلاغ.

٨٧- وهناك ٤٣ بلداً من أصل ١١٥ (أو ٣٧ في المائة) من البلدان الأطراف المتأثرة تملك نظاماً وطنياً مخصصاً لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. ومع أن هذا العدد لا يرقى إلى مستوى الهدف الذي ينبغي بلوغه بحلول عام ٢٠١٨، فإنه من المشجع أن يكون هناك نظام وطني يمكن أن يغطي جزئياً مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في ٣٨ بلداً إضافياً (أو ٣٣ في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن الدعم الذي قدمته البلدان الأطراف المتقدمة كان موجهاً في أغلبه إلى نظم الرصد غير المخصصة لمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تحديداً، مع أنه قُدِّم في المقام الأول في إطار المبادرات المتصلة بالاتفاقية.

٨٨- ويمكن في إطار السعي إلى بلوغ الهدف بذل مزيد من الجهود لتوسيع نطاق نظم الرصد هذه لتصبح نظاماً مخصصة بالكامل لمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

٨٩- وتضم أفريقيا أعلى نسبة من البلدان التي ليس لها أي نظام لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وأبلغت بعض البلدان الأفريقية التي يوجد لديها نظام مخصص لمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف عن عدم تشغيل نظامها وعدم تحديثه بانتظام. ولذلك، فقد كان لأفريقيا حصة الأسد من الدعم الذي تقدمه البلدان الأطراف المتقدمة. ولأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أدنى نسبة من النظم المخصصة لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وهي لذلك أبعد ما تكون عن بلوغ الهدف.

٩٠- وفي عام ٢٠١٢، أبلغت البلدان المتأثرة لأول مرة عن استخدام مؤشرات الأثر المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣. ومن المشجع جداً أن طرفاً واحداً فقط من الأطراف المبلّغة لم يبلغ عن هذه المؤشرات على الإطلاق وأن عدد البلدان التي اكتفت بالإبلاغ عن أحد المؤشرين اللذين يمثلان الحد الأدنى المطلوب للإبلاغ لا يتعدى سبعة بلدان. وقدم ٦٣ بلداً رداً بشأن المؤشرين الإلزاميين كليهما، وهو ما يمكن اعتباره نتيجة طيبة مع الأخذ في الاعتبار أن هذه هي الجولة الأولى للإبلاغ عن مؤشرات الأثر. وقد استخدم ٤٣ بلداً (أو ما يناهز ٦٠ في المائة) من البلدان الأطر المرجعية الأساسية والمنهجيات المشتركة كما حددها لجنة العلم والتكنولوجيا، وهو ما يقل عن نسبة ٩٠ في المائة المحددة كهدف ينبغي بلوغه بحلول عام ٢٠١٨، إلا أنه عدد لا بأس به بالنسبة لأول جولة من الإبلاغ. وذكرت جميع البلدان تقريباً أنها تنوي استخدام هذه المنهجيات في عام ٢٠١٦، وهو ما تبيح أساساً سليماً لتحقيق الهدف. بيد أنه لا بد من الإشارة إلى أن قابلية البيانات المقدمة للمقارنة محدودة.

٩١- وقد استند إلى عملية التقييم الذاتي على نطاق واسع في البلدان التي اضطلعت بمواءمة خطتها عملها الوطنية مع الاستراتيجية أو صاغت خطة عمل وطنية متوائمة. وبالنظر إلى العدد المحدود من البلدان المتأثرة التي أجرت مواءمة خطتها عملها الوطنية بحلول نهاية عام ٢٠١١ (مع أن العديد منها كان ينوي القيام بذلك في السنوات القادمة)<sup>(١٠)</sup> فمن المتوقع أن يصبح استخدام المعارف في عملية التقييم الذاتي أكثر أهمية في المستقبل.

(١٠) انظر الوثيقة ICCD/CRIC(11)/6.

٩٢- وأبلغت الأطراف ومؤسسات الاتفاقية إجمالاً عن ٢٩٨ نظاماً لتقاسم المعارف وعن ٢٨٩ وصلة إلكترونية. وتتضمن بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ وصلات لما هو متاح من نظم تقاسم المعارف.

٩٣- وتجدر ملاحظة المستوى العالي لعدد الشبكات العلمية والتكنولوجية والمؤسسات والعلماء الذي ساهموا ببحوثهم في تنفيذ الاتفاقية. ولا بد من الإشارة إلى أن مشاركتهم شملت مبادرتين رئيسيتين هما استعراض النظراء العلمي لتنقيح مجموعة مؤشرات تقييم الأداء بناء على طلب مؤتمر الأطراف في مقره ١٧/م أ-٩، ونشر استنتاجات المؤتمر العلمي الأول المنعقد في إطار الاتفاقية.

## ثامناً- التوصيات

٩٤- فيما يلي توصيات أولية قد تود الأطراف النظر فيها خلال الدورة الحادية عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، بغية الشروع في مشاورات مبكرة بشأن مشاريع المقررات التي ستقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة لينظر فيه، وترمي التوصيات إلى ما يلي:

(أ) أن تدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى تكثيف جهودها في سبيل إنشاء نظم وطنية مخصصة لرصد التصحر وتدهور الأراضي والجفاف أو زيادة تحسين نظم الرصد القائمة أو توسيع نطاقها أو إعادة تصميمها لتصبح مخصصة لمسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تحديداً.

(ب) أن تُدعى البلدان الأطراف المتقدمة والمنظمات التقنية والمالية المعنية إلى تقديم مزيد من الدعم للبلدان الأطراف المتأثرة من أجل إنشاء نظم وطنية للرصد ومتابعتها، ولا سيما منها النظم المخصصة لرصد مسائل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تحديداً؛

(ج) أن تُدعى لجنة العلم والتكنولوجيا إلى تقديم مزيد من المشورة بشأن سبل تحسين قابلية المعلومات المتعلقة بالإبلاغ عن الأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ للمقارنة؛

(د) أن يُطلب إلى الأمانة الاستمرار في إشراك الشبكات التكنولوجية والمؤسسات والعلماء الذين يمكنهم المساهمة ببحوثهم في تنفيذ الاتفاقية؛

(هـ) أن يُطلب إلى الهيئتين الفرعيتين ومؤسسات الاتفاقية النظر في هذه التوصيات في إطار برامج وخطط العمل التي يضعها كل منها لعرضها على مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة للنظر فيها، وذلك بغية تقديم المساعدة المطلوبة للبلدان الأطراف المتأثرة في سبيل تحقيق الهدف التنفيذي ٣ للاستراتيجية.

**Annex**

[English only]

**Tables and figures relating to the performance indicators  
under operational objective 3****List of figures**

	<i>Page</i>
1. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Global) .....	29
2. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Africa).....	30
3. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Asia).....	31
4. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Latin America and the Caribbean) .....	32
5. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Northern Mediterranean) .....	33
6. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Central and Eastern Europe) .....	34
7. Number of monitoring systems in affected country Parties and/or UNCCD subregions/regions technically and/or financially supported by developed country Parties .....	35

**List of tables**

1. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Global) .....	29
2. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Africa).....	30
3. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Asia).....	31
4. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Latin America and the Caribbean) .....	32
5. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Northern Mediterranean) .....	33
6. Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Central and Eastern Europe) .....	34
7. Number of monitoring systems in affected country Parties and/or UNCCD subregions/regions technically and/or financially supported by developed country Parties .....	35

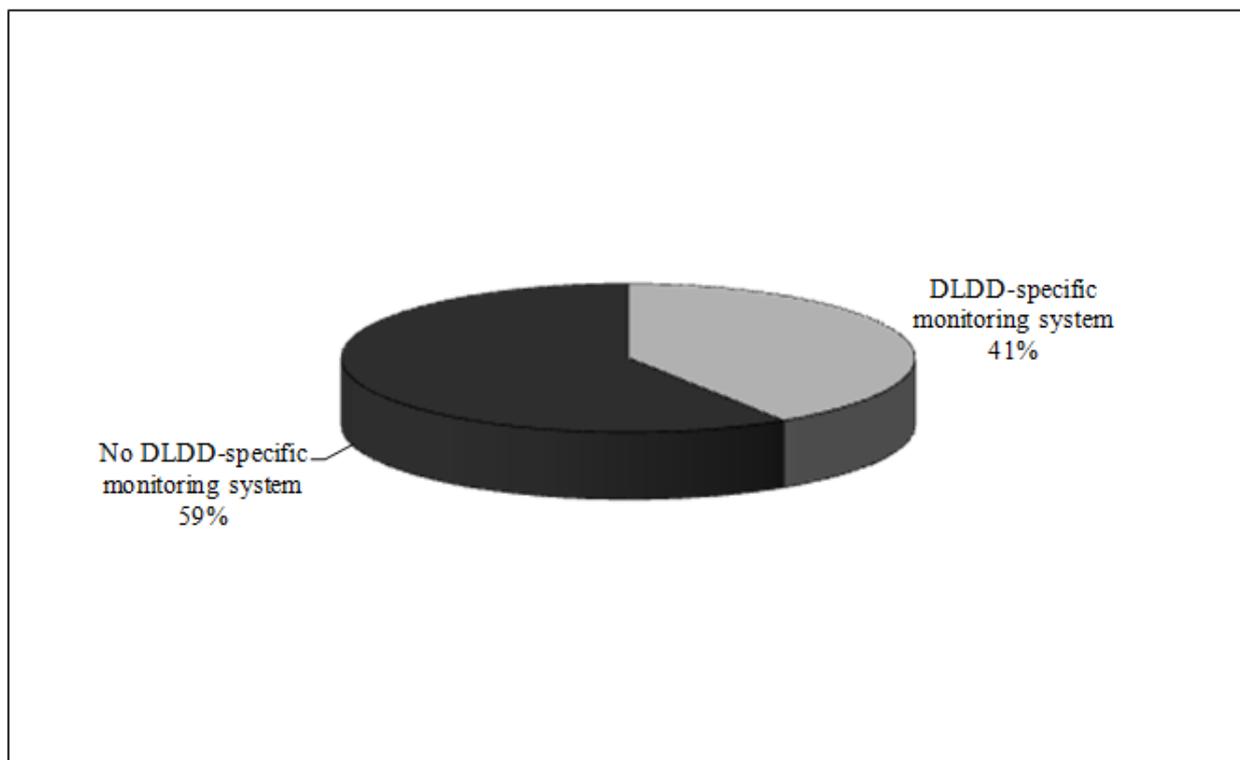
---

8.	Geographic distribution of assistance provided by developed country Parties to monitoring systems of affected country Parties .....	36
9.	Framework and type of support provided to monitoring systems of affected country Parties by developed country Parties .....	36
10.	Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (global) .....	37
11.	Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (Africa) .....	37
12.	Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (Asia) .....	38
13.	Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (Latin America and the Caribbean) .....	38
14.	Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (Northern Mediterranean).....	39
15.	Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (Central and Eastern Europe).....	39

**Table 1**  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Global)**

<i>Region</i>	<i>DLDD monitoring system established</i>	<i>DLDD monitoring system functional</i>	<i>DLDD monitoring system not functional</i>	<i>DLDD monitoring system updated</i>	<i>Monitoring system not updated</i>	<i>No DLDD-specific monitoring system</i>	<i>Environmental monitoring system partially covering DLDD</i>	<i>No environmental monitoring system covering DLDD</i>
Africa	9	6	3	5	3	18	12	6
Asia	9	8	1	7	2	12	8	1
Latin America and the Caribbean	4	4	0	4	0	6	4	1
Northern Mediterranean	3	3	0	3	0	1	1	0
Central and Eastern Europe	2	2	0	2	0	2	2	0
<b>Global (Total)</b>	<b>27</b>	<b>23</b>	<b>4</b>	<b>21</b>	<b>5</b>	<b>39</b>	<b>27</b>	<b>8</b>

**Figure 1**  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Global)**



**Table 2**  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Africa)**

<i>Subregion</i>	<i>DLDD monitoring system established</i>	<i>DLDD monitoring system functional</i>	<i>DLDD monitoring system not functional</i>	<i>DLDD monitoring system updated</i>	<i>DLDD monitoring system not updated</i>	<i>No DLDD-specific monitoring system</i>	<i>Environmental monitoring system partially covering DLDD</i>	<i>No environmental monitoring system covering DLDD</i>
Central Africa	1	0	1	0	1	5	4	1
Eastern Africa	1	1	0	1	0	1	1	0
Northern Africa	2	2	0	1	1	2	2	0
Southern Africa	1	1	0	1	0	5	4	1
Western Africa	4	2	2	2	1	5	1	4
<b>Africa (Total)</b>	<b>9</b>	<b>6</b>	<b>3</b>	<b>5</b>	<b>3</b>	<b>18</b>	<b>12</b>	<b>6</b>

**Figure 2**  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Africa)**

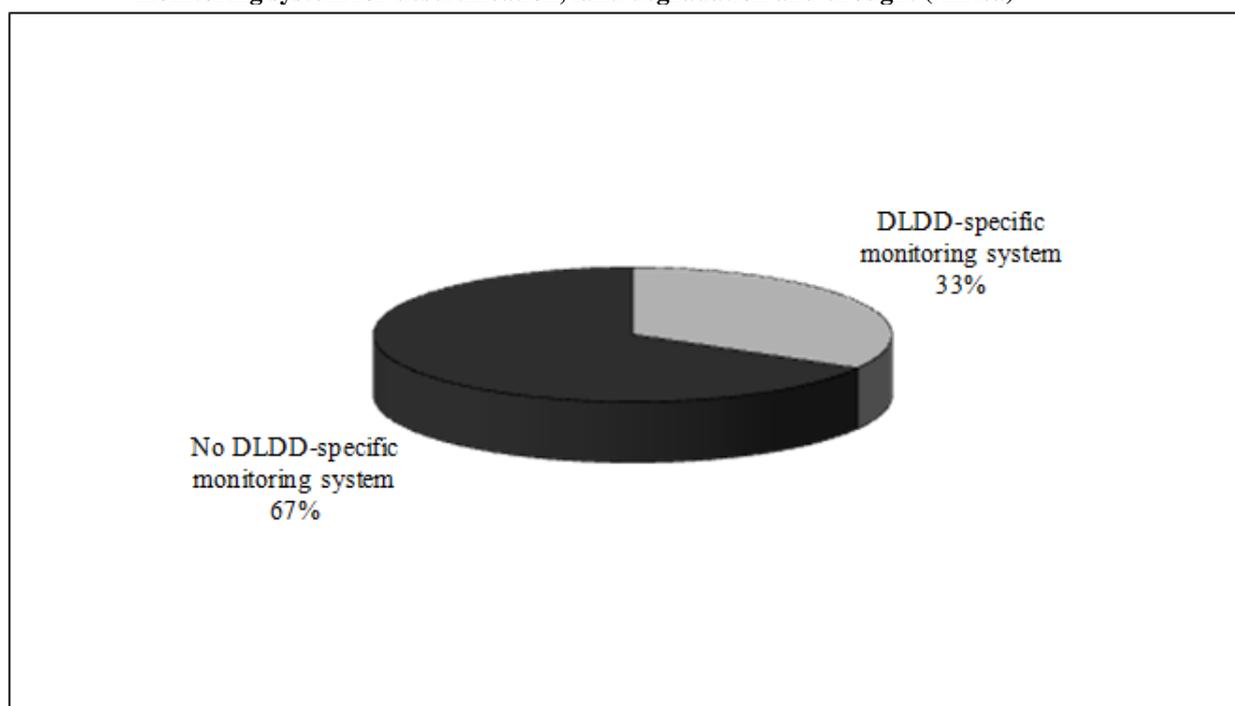


Table 3  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Asia)**

<i>Subregion</i>	<i>DLDD monitoring system established</i>	<i>DLDD monitoring system functional</i>	<i>DLDD monitoring system not functional</i>	<i>DLDD monitoring system updated</i>	<i>DLDD monitoring system not updated</i>	<i>No DLDD-specific monitoring system</i>	<i>Environmental monitoring system partially covering DLDD</i>	<i>No environmental monitoring system covering DLDD</i>
Central Asia	1	0	1	0	1	3	2	0
East Asia	1	1	0	1	0	1	1	0
Pacific	0	0	0	0	0	2	1	1
South Asia	2	2	0	2	0	3	3	0
South-East Asia	3	3	0	2	1	0	0	0
West Asia	2	2	0	2	0	3	1	0
<b>Asia (Total)</b>	<b>9</b>	<b>8</b>	<b>1</b>	<b>7</b>	<b>2</b>	<b>12</b>	<b>8</b>	<b>1</b>

Figure 3  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Asia)**

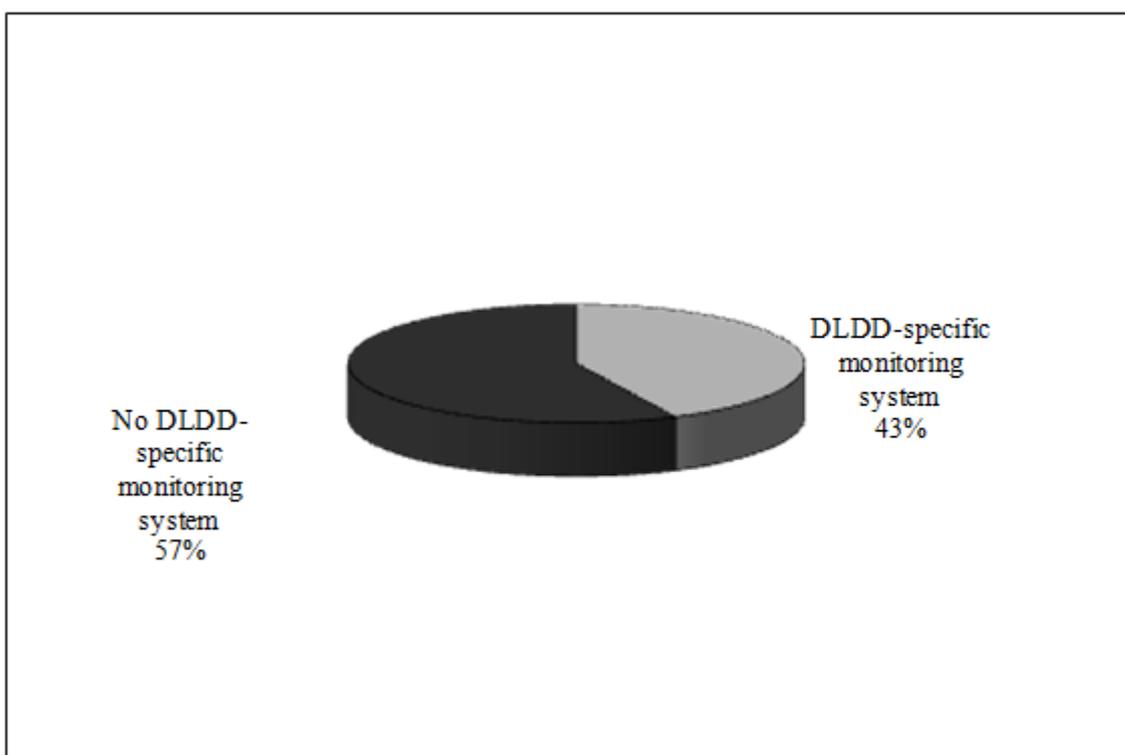


Table 4  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Latin America and the Caribbean)**

<i>Subregion</i>	<i>DLDD monitoring system established</i>	<i>DLDD monitoring system functional</i>	<i>DLDD monitoring system not functional</i>	<i>DLDD monitoring system updated</i>	<i>DLDD monitoring system not updated</i>	<i>No DLDD-specific monitoring system</i>	<i>Environmental monitoring system partially covering DLDD</i>	<i>No environmental monitoring system covering DLDD</i>
Andean	1	1	0	1	0	2	1	1
Caribbean	1	1	0	1	0	1	1	0
Mesoamerica	0	0	0	0	0	2	1	0
South Cone	2	2	0	2	0	1	1	0
<b>Latin America and the Caribbean (Total)</b>	<b>4</b>	<b>4</b>	<b>0</b>	<b>4</b>	<b>0</b>	<b>6</b>	<b>4</b>	<b>1</b>

Figure 4  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Latin America and the Caribbean)**

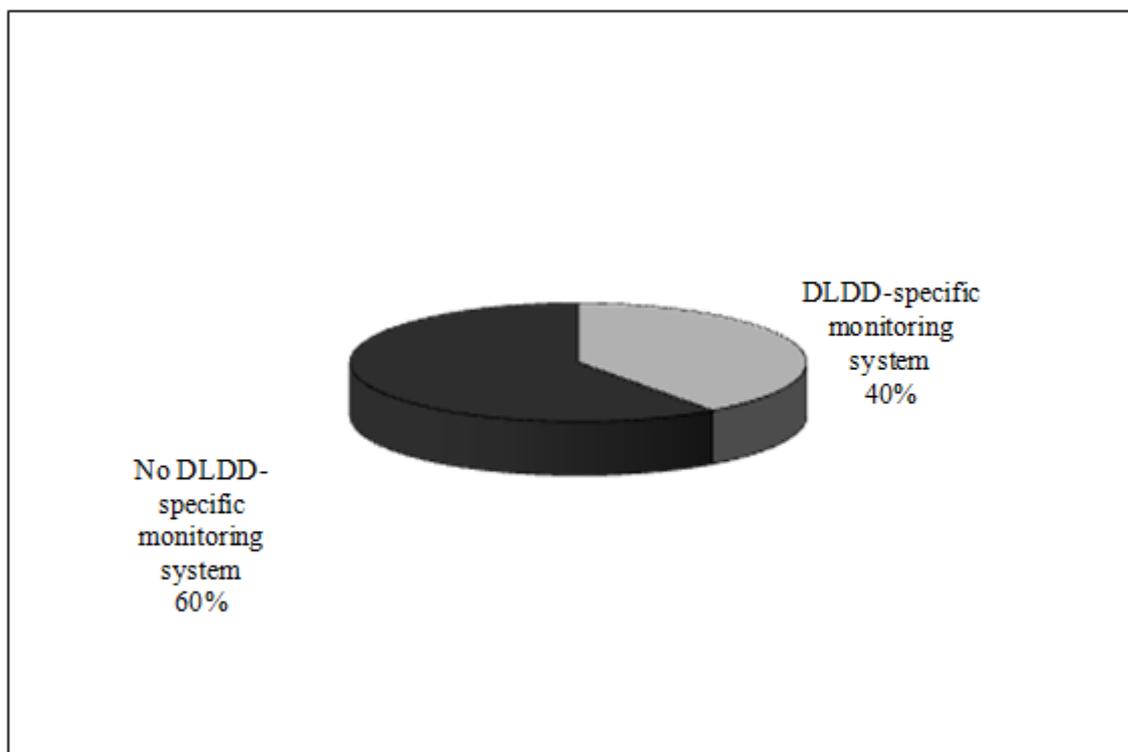


Table 5  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Northern Mediterranean)**

<i>Region</i>	<i>DLDD monitoring system established</i>	<i>DLDD monitoring system functional</i>	<i>DLDD monitoring system not functional</i>	<i>DLDD monitoring system updated</i>	<i>DLDD monitoring system not updated</i>	<i>No DLDD-specific monitoring system</i>	<i>Environmental monitoring system partially covering DLDD</i>	<i>No environmental monitoring system covering DLDD</i>
<b>Northern Mediterranean (Total)</b>	<b>3</b>	<b>3</b>	<b>0</b>	<b>3</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>0</b>

Figure 5  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Northern Mediterranean)**

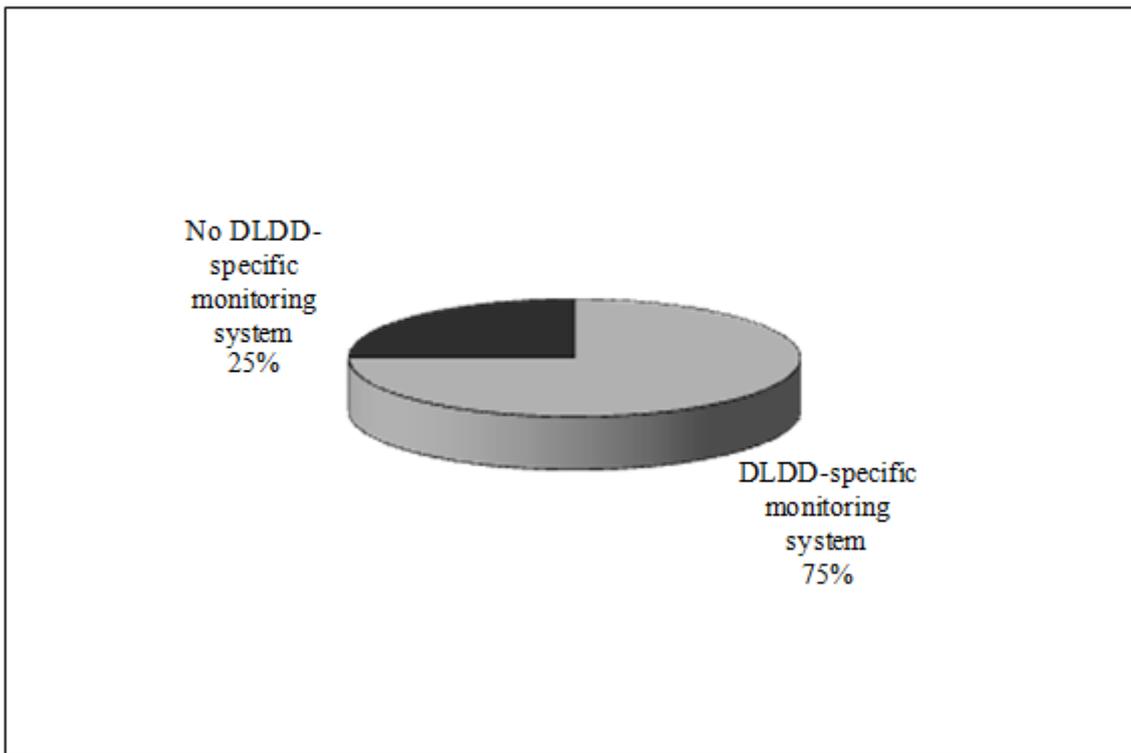


Table 6  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Central and Eastern Europe)**

<i>Region</i>	<i>DLDD monitoring system established</i>	<i>DLDD monitoring system functional</i>	<i>DLDD monitoring system not functional</i>	<i>DLDD monitoring system updated</i>	<i>DLDD monitoring system not updated</i>	<i>No DLDD-specific monitoring system</i>	<i>Environmental monitoring system partially covering DLDD</i>	<i>No environmental monitoring system covering DLDD</i>
<b>Central and Eastern Europe (Total)</b>	<b>2</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>2</b>	<b>0</b>

Figure 6  
**Number of affected country Parties that established and supported a national monitoring system for desertification, land degradation and drought (Central and Eastern Europe)**

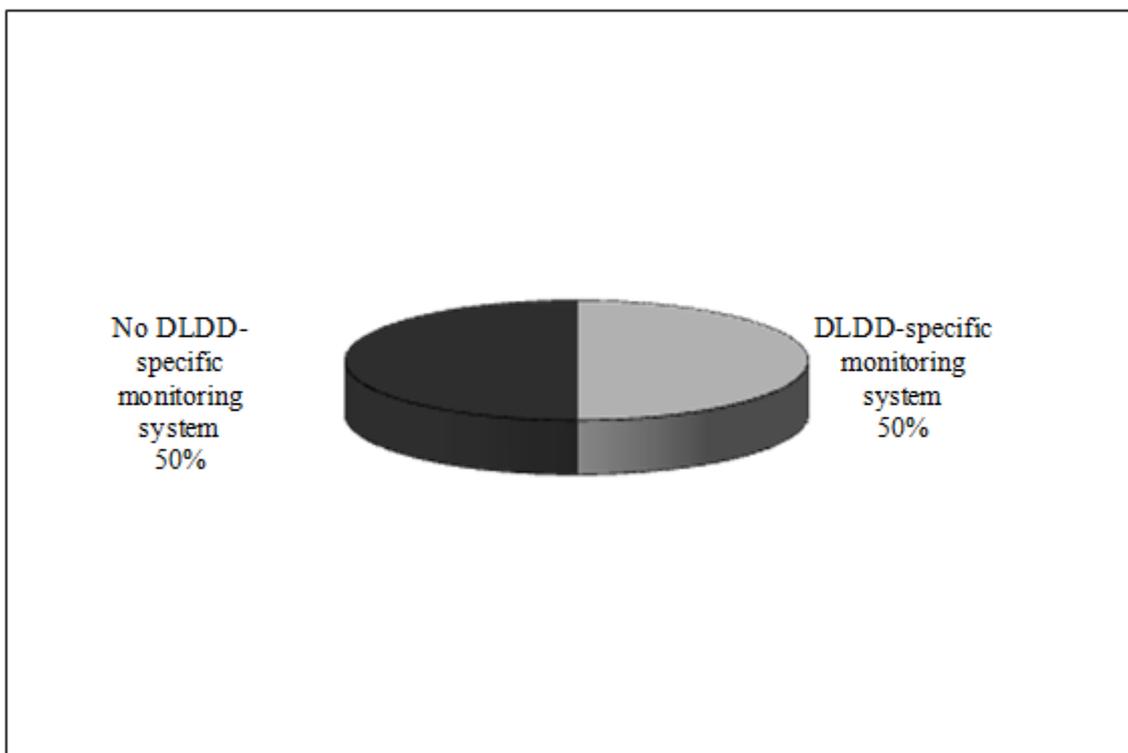


Table 7  
**Number of monitoring systems in affected country Parties and/or UNCCD subregions/regions technically and/or financially supported by developed country Parties**

	<i>Monitoring systems for DLDD supported in 2010</i>	<i>Monitoring systems for DLDD supported in 2011</i>	<i>Environmental monitoring systems not specific to DLDD but that may contribute to UNCCD reporting supported in 2010</i>	<i>Environmental monitoring systems not specific to DLDD but that may contribute to UNCCD reporting supported in 2011</i>
<b>Developed country Parties (Total)</b>	<b>4</b>	<b>4</b>	<b>19</b>	<b>18</b>

Figure 7  
**Number of monitoring systems in affected country Parties and/or UNCCD subregions/regions technically and/or financially supported by developed country Parties**

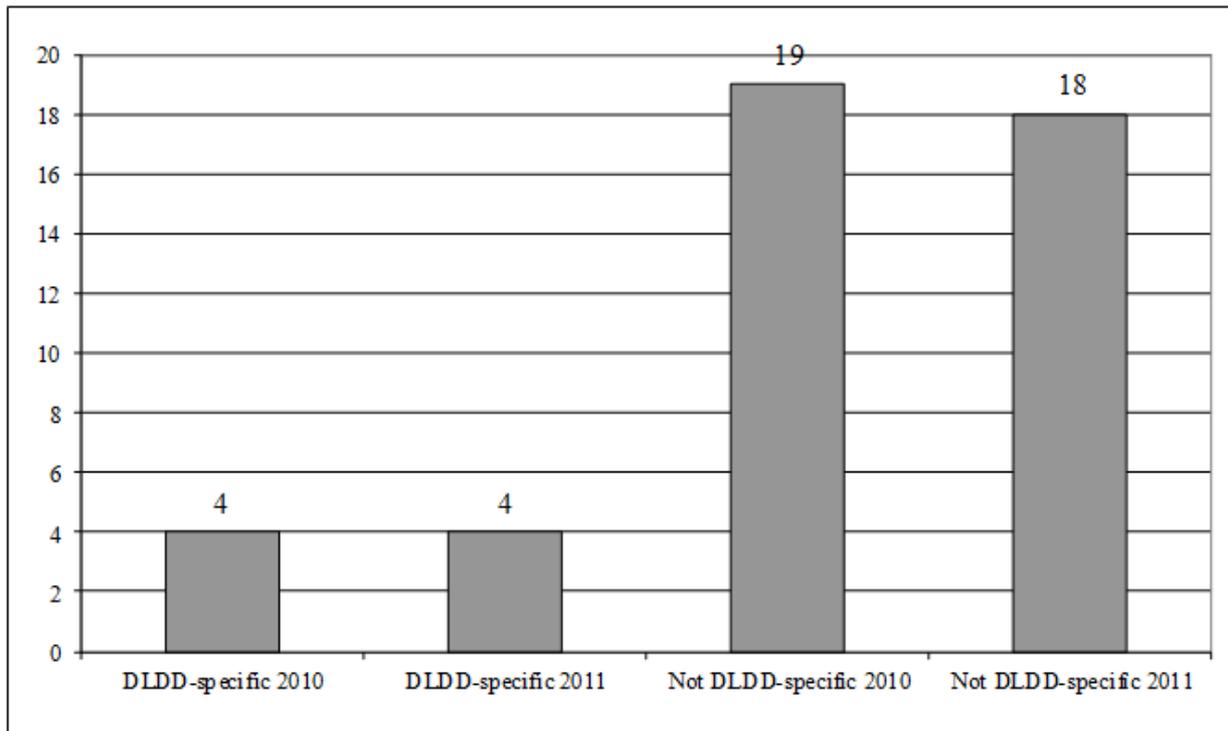


Table 8  
**Geographic distribution of assistance provided by developed country Parties to monitoring systems of affected country Parties**

<i>Entity</i>	<i>Number of entities supported</i>
<b>Africa</b>	<b>21 countries, 3 subregions and region</b>
Central Africa	4
Eastern Africa	1
Northern Africa	5
Southern Africa	1
Western Africa	10
<b>Asia</b>	<b>11 countries, 1 subregion and region</b>
Central Asia	5
East Asia	0
Pacific	0
South Asia	0
South-East Asia	3
West Asia	3
<b>Latin America and the Caribbean</b>	<b>1 country</b>
Andean	0
Caribbean	0
Mesoamerica	0
South Cone	1
<b>Northern Mediterranean</b>	<b>1 country and region</b>
<b>Central and Eastern Europe</b>	<b>1 country and region</b>
<b>Total</b>	<b>35 countries, 4 subregions and 4 regions</b>

Table 9  
**Framework and type of support provided to monitoring systems of affected country Parties by developed country Parties**

	<i>Framework of support</i>				<i>Type of support</i>		
	<i>UNCCD-related initiative</i>	<i>CBD-related initiative</i>	<i>UNFCCC-related initiative</i>	<i>Other</i>	<i>Mainly technical</i>	<i>Mainly financial</i>	<i>Both</i>
<b>Developed country Parties (Total)</b>	<b>5</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>6</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>6</b>

Table 10  
**Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (global)**

<i>Region</i>	<i>Reported on SO 1 (Poverty rate)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land cover)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land productivity)</i>	<i>Reported on two minimum impact indicators</i>	<i>Reported only on one minimum impact indicator</i>	<i>Did not report on impact indicators</i>	<i>Reported on additional impact indicators</i>	<i>Used the common baselines and methodologies</i>	<i>Did not use the common baselines and methodologies</i>
Africa	28	26	19	26	2	0	2	17	11
Asia	20	19	15	19	1	1	2	12	8
Latin America and the Caribbean	11	9	9	10	1	0	2	8	3
Northern Mediterranean	4	4	4	4	0	0	3	3	1
Central and Eastern Europe	5	6	3	4	3	0	1	3	4
<b>Global (Total)</b>	<b>68</b>	<b>64</b>	<b>50</b>	<b>63</b>	<b>7</b>	<b>1</b>	<b>10</b>	<b>43</b>	<b>27</b>

Table 11  
**Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (Africa)**

<i>Region</i>	<i>Reported on SO 1 (Poverty rate)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land cover)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land productivity)</i>	<i>Reported on two minimum impact indicators</i>	<i>Reported only on one minimum impact indicator</i>	<i>Did not report on impact indicators</i>	<i>Reported on additional impact indicators</i>	<i>Used the common baselines and methodologies</i>	<i>Did not use the common baselines and methodologies</i>
Central Africa	6	5	3	5	1	0	1	3	3
Eastern Africa	2	1	1	1	1	0	0	1	1
Northern Africa	4	4	4	4	0	0	0	2	2
Southern Africa	6	6	4	6	0	0	0	5	1
Western Africa	10	10	7	10	0	0	1	6	4
<b>Africa (Total)</b>	<b>28</b>	<b>26</b>	<b>19</b>	<b>26</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>17</b>	<b>11</b>

Table 12  
**Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (Asia)**

<i>Region</i>	<i>Reported on SO 1 (Poverty rate)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land cover)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land productivity)</i>	<i>Reported on two minimum impact indicators</i>	<i>Reported only on one minimum impact indicator</i>	<i>Did not report on impact indicators</i>	<i>Reported on additional impact indicators</i>	<i>Used the common baselines and methodologies</i>	<i>Did not use the common baselines and methodologies</i>
Central Asia	4	4	3	4	0	0	0	2	2
East Asia	2	2	2	2	0	0	1	2	0
Pacific	1	0	0	0	1	1	0	0	1
South Asia	5	5	4	5	0	0	0	3	2
South-East Asia	3	3	2	3	0	0	0	2	1
West Asia	5	5	4	5	0	0	1	3	2
<b>Asia (Total)</b>	<b>20</b>	<b>19</b>	<b>15</b>	<b>19</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>2</b>	<b>12</b>	<b>8</b>

Table 13  
**Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (Latin America and the Caribbean)**

<i>Region</i>	<i>Reported on SO 1 (Poverty rate)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land cover)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land productivity)</i>	<i>Reported on two minimum impact indicators</i>	<i>Reported only on one minimum impact indicator</i>	<i>Did not report on impact indicators</i>	<i>Reported on additional impact indicators</i>	<i>Used the common baselines and methodologies</i>	<i>Did not use the common baselines and methodologies</i>
Andean	3	3	3	3	0	0	1	3	0
Caribbean	2	1	2	2	0	0	0	0	2
Mesoamerica	3	2	2	2	1	0	1	2	1
South Cone	3	3	2	3	0	0	0	3	0
<b>Latin America and the Caribbean (Total)</b>	<b>11</b>	<b>9</b>	<b>9</b>	<b>10</b>	<b>1</b>	<b>0</b>	<b>2</b>	<b>8</b>	<b>3</b>

Table 14  
**Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (Northern Mediterranean)**

<i>Region</i>	<i>Reported on SO 1 (Poverty rate)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land cover)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land productivity)</i>	<i>Reported on two minimum impact indicators</i>	<i>Reported only on one minimum impact indicator</i>	<i>Did not report on impact indicators</i>	<i>Reported on additional impact indicators</i>	<i>Used the common baselines and methodologies</i>	<i>Did not use the common baselines and methodologies</i>
<b>Northern Mediterranean (Total)</b>	<b>4</b>	<b>4</b>	<b>4</b>	<b>4</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>3</b>	<b>3</b>	<b>1</b>

Table 15  
**Number of affected country Parties reporting to the Convention along revised reporting guidelines on the basis of agreed indicators (Central and Eastern Europe)**

<i>Region</i>	<i>Reported on SO 1 (Poverty rate)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land cover)</i>	<i>Reported on SO 2 (Land productivity)</i>	<i>Reported on two minimum impact indicators</i>	<i>Reported only on one minimum impact indicator</i>	<i>Did not report on impact indicators</i>	<i>Reported on additional impact indicators</i>	<i>Used the common baselines and methodologies</i>	<i>Did not use the common baselines and methodologies</i>
<b>Central and Eastern Europe (Total)</b>	<b>5</b>	<b>6</b>	<b>3</b>	<b>4</b>	<b>3</b>	<b>0</b>	<b>1</b>	<b>3</b>	<b>4</b>